

البحرين

تظاهرات في الشارع بعد حلّ «الوفاق» المنامة تواصل التصعيد في وجه المعارضة

حلّ القضاء البحريني

«جمعية الوفاق» وسحب أموالها المصلحة خزينة الدولة. بعد أن أغلق مكاتبها الشهر الماضي. خطوات المنامة توحى أن الأمور تتجه إلى المزيد من التصعيد. خصوصاً بعد إعلان «هيئة كبار العلماء» في بيان عالي اللجة للمرة الأولى. أن الهدف من الإجراءات استهداف مكوّن أساسي في البلاد

نور مريم الزين

يبدو أن الأزمة السياسية القائمة بين السلطات البحرينية والمعارضة، تتجه إلى المزيد من التصعيد والتعقيد، خصوصاً أن الأول رسم مساراً صدامياً بينه وبين المكونات السياسية والشعبية في البلاد. فبعد سحب الجنسية لأبرز علماء البحرين، الشيخ عيسى قاسم، وإغلاق «جمعية الوفاق الإسلامية»، وعدد آخر من الجمعيات المماثلة، أعلن القضاء البحريني حلّ «الوفاق»، «واهباً» أموالها لخزينة الدولة. وحلّ القضاء البحريني، في حكمه الصادر في 17 تموز، «جمعية الوفاق الإسلامية»، التي تُعدّ أكبر الجمعيات السياسية معارضة في المملكة الخليجية، متهماً إياها بـ«القيام بممارسات استهدفت مبدأ احترام القانون، وأسس المواطنة المبنية على التعايش، والتسامح، واحترام الآخر، وتوفير بيئة حاضنة للإرهاب».

تقرير

السياسي يودّع القمعة الأفريقية... والفتنة الطائفية تزداد

القاهرة - احمد جمال الدين

اختتم الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، زيارته للعاصمة الرواندية كيجالي، بعدما أجرى عدة لقاءات ثنائية مع قادة أفارقة على هامش القمة الأفريقية العادية التي اختتمت فعاليات مساء أمس. وكان ممن التقاهم الرئيسان السوداني والرواندي، ورئيس وزراء إثيوبيا، فيما لم تكشف تفاصيل اللقاء الأخير، علماً بأن أزمة سد النهضة

المنيا وحدها شهدت منذ «ثورة يناير» 77 حالة توتر طائفي

باتت في مرحلة التوافق على المكاتب الاستشارية التي ستتولى تقييم الآثار السلبية للسد على مصر والسودان. السيسي تحدث في كلمته عن «أهمية الأخذ بنموذج التكامل والاندماج الإقليمي في القارة باعتبارها ضرورة أبرزتها عملية تنمية الاقتصادات... ما ينعكس بالإيجاب على جاذبية الأسواق الأفريقية للاستثمارات ويؤدي إلى تعزيز معدلات النمو».

إضافة إلى ذلك، أمر الحكم القضائي بـ«وهب» أموال «الوفاق» التي جمدها الحكومة الشهر الماضي، لخزينة الدولة. لم يَمز الحكم دون استنكار دولي، وجاء أبرزه عن «فرشدتي» المملكة الصغيرة، حكومتي بريطانيا والولايات المتحدة، اللتين ترددتا، على مدى سنوات، في انتقاد المنامة. وفي بيان أصدرته الأخيرة، عبّر وزير الخارجية الأميركي، جون كيري، عن قلق واشنطن العميق من قرار حكومة المنامة، معتبراً إيّاه الإجراء «الأخيراً» ضمن خطوات مزعجة قامت بها، بينها إسقاط جنسية (الشيخ) عيسى قاسم، أبرز علماء البحرين، واعتقال الحقوقي المعارض نبيل رجب. وأكد أن مثل هذه الخطوات «لن تقوم إلا بزعة أمن الإقليم»، مشيراً إلى أن هذه الإجراءات «لا تتسق مع مصالح الولايات المتحدة، بل توتر علاقة الشراكة بين البلدين».

أما المملكة المتحدة، فقد عبّر وزير خارجيتها، بوريس جونسون، عن قلقه من قرار حلّ «الوفاق»، داعياً الحكومة البحرينية إلى ضمان الحريات السياسية لكافة مواطنيها. في المقابل، ردّت الخارجية البحرينية على استنكار حلفائها، إذ أملت أن «تراعي الدول الحليفة، والصديقة، مصالح المملكة التي تحرص على مراعاة مصالح جميع الحلفاء والشركاء»، وأضعة ذلك في إطار «الحفاظ على العلاقات التاريخية المتميزة، وضمان الأمن والاستقرار في المنطقة». في المقابل، وصف المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية، بهرام قاسمي، القرار بـ«الإجراء غير البناء، ويأتي في إطار تشديد الضغوط على الشخصيات والجمعيات المعتدلة في البلاد»، مضيفاً أن «إجراءات الحكومة البحرينية سوف تؤدي إلى المزيد من

بدورها، اعتبرت «الوفاق»، في بيان صادر عن نائب الأمين العام الشيخ حسين الديهي، أن «القرار يعكس

رفضت المنامة «تدخل» واشنطن ولندن في شؤونها

العقلية الاستبدادية والواقع الشمولي الذي تعيشه البحرين»، مؤكداً أن ادعاءات النظام «تفتقر إلى المبررات القانونية، أو حتى السياسية».

أعلن القضاء البحريني «وهب» أموال «الوفاق» لخزينة الدولة (أ ف ب)



خصوصاً أن الجمعية تمثل الغالبية من شعب البحرين». وقال: «إننا في مواجهة مشروع طائفي يقوم على مظاهر الإبادة للطائفة الشيعية... وإلغاء الوفاق جزء من هذا المشروع التدميري». ولم يقتصر الرد على القرار بالخطاب السياسي، بل امتد إلى الشارع، حيث وقعت مواجهات بين قوى الأمن البحريني وعدد من المتظاهرين، في العاصمة المنامة. وأطلقت قوات الشرطة الغاز المسيل للدموع باتجاه المتظاهرين الذين احتجوا على حلّ «الوفاق». وصعدت السلطات خطواتها بالتوازي مع القرار القضائي، باتخاذ قرار آخر،

اعتقلت على إثره إمام أكبر صلاة جمعة في البلاد، محمد صنفور، بعد 4 أسابيع على قرار أئمة المساجد، وإيقافهم لصلاة الجمعة، احتجاجاً على «الاضطهاد الطائفي». غير أن السلطات سارعت إلى امتصاص خطوتها المتسارعة، متداركة الوضع، فطلقت سراحه، بعد يوم من اعتقاله، والتحقيق معه بتهمة التحريض على كراهية النظام، والخطابة من دون ترخيص.

ورات «هيئة كبار العلماء في البحرين» في اعتقال الصنفور «استهدافاً عملياً لشعيرة الجمعة، والخطاب الديني» مستنكرين «هذا العمل المجافي للدين، وللخصوص مذهب أهل البيت». إلا أن البارز، في بيان «العلماء»، إعلان طبيعة المواجهة بين السلطة والمعارضة. فاد «هيئة» حاولت مراراً تحنّب خطاب كهذا، باعتباره طائفيًا، ولا يخدم مسار الحراك السلمي، إلا أن القرارات الأخيرة، الصادرة عن السلطات دفعته إلى إعلان موقف كهذا، وانتهاج خطاب كهذا. فالخطوة لافتة، وهي الأولى من نوعها، خصوصاً أن «العلماء» (الشيخ عيسى قاسم، والسيد عبد الله الغريفي، والشيخ عبد الحسين الستري، والشيخ محمد صالح الربيعي) أعلنوا بصريح العبارة أن «المكوّن الشيعي مستهدف في وجوده»، وأضاف بيانهم: «إننا مكوّن أساسي وأصيل، من مكونات هذا الوطن، باتت قناعتنا كبيرة بأننا مستهدفون في وجودنا وهويتنا، ومطالبين بإيقاف هذا الاستهداف».

في المحصلة، إن القرار جائر، بشهادة العديد من المنظمات الحقوقية الدولية، ولن يستطيع أن يحو معارضة حصدت ما يفوق 64% من أصوات الناخبين البحرينيين في الدورتين الانتخابيتين 2006 و2010.

صعيد مصر، شاباً قبطياً وقع ضحية مشاجرة بين مسلمين وأقباط على خلفية الاعتداء على طفل. وأدى الحادث إلى مقتل نجل راعي كنيسة ماري مينا. وتشهد القرية وجوداً أمنياً مكثفاً لتجنب مصادمات محتملة بين مسلمين وأقباط، علماً بأن جميع أحداث الفتنة الطائفية التي ظهرت بقوة في المنيا، ذات الكثافة القبطية، لم يوجه فيها أي اتهام إلى الجناة، وهو ما أثار حالة غضب مكتومة لدى الأقباط.

عاد السيسي مطالبته بتفكيك منطقة التجارة الحرة الأفريقية (إي بي إيه)



ويقول الباحث في «المبادرة المصرية» إسحاق إبراهيم، إن «الحكومة أخفقت في تعاملها مع ملف علاقات المسيحيين بالمسلمين والاعتداءات ذات البعد الطائفي من خلال سيطرة جهة النظر الأمنية فقط»، مضيفاً: «ينظر إلى المشكلات كحوادث منفصلة مع غياب أي رؤية شاملة للأسباب أو المظاهر أو الحلول، وعادة ما تكون الحلول قاصرة، وقصيرة النظر، وفي أغلب الأحوال غير قانونية... في بعض الحالات، ورغم علم الدولة بوجود توترات وحضورها في المكان، وقعت الاعتداءات، بل جاءت التعزيزات متأخرة».

على ضوء ذلك، أوصت «المبادرة المصرية» بضرورة «صدر تعليمات واضحة عن مؤسسات الدولة بتطبيق القانون في ما يخص الجرائم الجنائية، وأن تلتزم أجهزة الأمن والنيابة العامة القبض على المتورطين والمحرّضين على العنف الطائفي والتحقيق معهم تمهيداً لتقديمهم إلى العدالة». كذلك طالبت باتخاذ «إجراءات فورية لتقنين أوضاع الكنائس والمباني القائمة التي تقام فيها الشعائر الدينية دون تراخيص، وكذلك طرح قانون بناء الكنائس والمباني التابعة لها المقرر طرحه في مجلس النواب للنقاش المجتمعي الجاد».